

الممارسات الضارة

تتعرض مئات الآلاف من الفتيات يومياً في جميع أنحاء العالم لممارسات تضرهن بدنياً أو نفسياً، أو كليهما، بمعرفة ورضى كاملين من أسرهن وأصدقائهن ومجتمعاتهن المحلية. ويترسخ هذا التأثير في جميع أنحاء المجتمع، ما يعزز القوالب النمطية المتعلقة بالبنوع الاجتماعي وأوجه عدم المساواة بين الجنسين.

تنتم الممارسات الضارة باتساع نطاقها، إلا أن ثلاثة منها على وجه الخصوص تددت بها تقريباً معظم دول العالم باعتبارها انتهاكات لحقوق الإنسان، ومع ذلك لا تزال منتشرة بشدة وهي: تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية (المعروف بالختان)، وزواج الأطفال، وتفصيل البنين.

وتتخطى هذه الممارسات الحدود والثقافات، وتختلف في تفاصيل تنفيذها، فقد تُقطع الأعضاء التناسلية للفتاة في مرحلة الطفولة أو المراهقة، أو تُزوّج "حمايتها" من الاغتصاب أو كجزء من مقايضة، وقد يجري وأدها قبل الولادة أو إهمالها بعد ذلك حتى تفارق الحياة. بيد أن هذه الممارسات متشابهة في الأصل؛ فهي متجذرة في انعدام المساواة بين الجنسين والرغبة في السيطرة على الحياة الجنسية للإناث وعملية الإنجاب. وعلى الرغم من أنها تسبب في مجموعة من الأضرار المدمرة بالنساء والفتيات، فإن تلك الأضرار تلحق بالعالم بأسره، وتأثيرها على الأجيال المقبلة، قد يكون أكبر. ومع تضالول القدرات الصحية والتعليمية والبشرية للنساء والفتيات، فإن الأمر نفسه يؤثر على البشرية أيضاً.

إلا أن لدينا القدرة على تحدي القوى التي تديم الضرر وتحقيق عالم تكون فيه كل امرأة وقتاة حرة في رسم مستقبلها.

جائحة "كوفيد-19" تزيد من المخاطر

وُضِعَ تقرير حالة سكان العالم لعام 2020 في أثناء المراحل الأولى من انتشار جائحة "كوفيد-19".

واليوم، ومع صدور التقرير، لا توجد بيانات تُذكر عن كيفية التأثير المستمر للجائحة على ارتكاب الممارسات الضارة في جميع أنحاء العالم. ولكن هناك بعض الحقائق المؤكدة: أولاً، تواجه البرامج الرامية إلى إنهاء زواج الأطفال وتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية (المعروف بالختان) تأخيرات خطيرة في التنفيذ. وثانياً، تزيد الاضطرابات الاقتصادية المرتبطة بالوبئة من تعرّض الفتيات لآليات التكيف السلبية، بما في ذلك هذه الممارسات الضارة.

وبالفعل، يتلقى صندوق الأمم المتحدة للسكان تقارير أولية عن زيادة في ممارسات تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية (المعروف بالختان) وزواج الأطفال في بعض المجتمعات المحلية. وفي حين أن هذه التقديرات مؤقتة، إلا أنها تدعم تحليلاً أجراه صندوق الأمم المتحدة للسكان وأفينير هيلث وجامعة "جونز هوبكنز" (الولايات المتحدة الأمريكية) وجامعة فيكتوريا (أستراليا) في أبريل/نيسان 2020، والذي قَدَّر العواقب المحتملة للاضطرابات المرتبطة بالجائحة على كل من هذه الممارسات الضارة.

إذا تسببت الجائحة في تأخير برامج الوقاية من تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية (المعروف بالختان) لمدة عامين، يتوقع الباحثون حدوث مليوني حالة تشويه للأعضاء التناسلية الأنثوية (المعروف بالختان) على مدى العقد المقبل من الحالات التي لم تكن لتقع لولا انتشار الجائحة.

إذا تسببت الجائحة في تأخير التدخلات المتعلقة بإنهاء زواج الأطفال لمدة عام واحد، وهو تقدير متحفظ، فإن من المتوقع حدوث نحو 7.4 مليون حالة زواج أخرى للأطفال خلال العقد المقبل كان من الممكن تجنبها لولا انتشار الجائحة. وبالإضافة إلى ذلك، من المتوقع أن يؤدي التراجع الاقتصادي الناجم عن الجائحة إلى حدوث ما يقدر بـ 5.6 مليون حالة زواج إضافية للأطفال بين عامي 2020 و2030. بالتالي، من المتوقع أن يؤدي الأثر الإجمالي لجائحة "كوفيد-19" إلى 13 مليون حالة زواج إضافية للأطفال.



ضمان الحقوق والخيارات للجميع

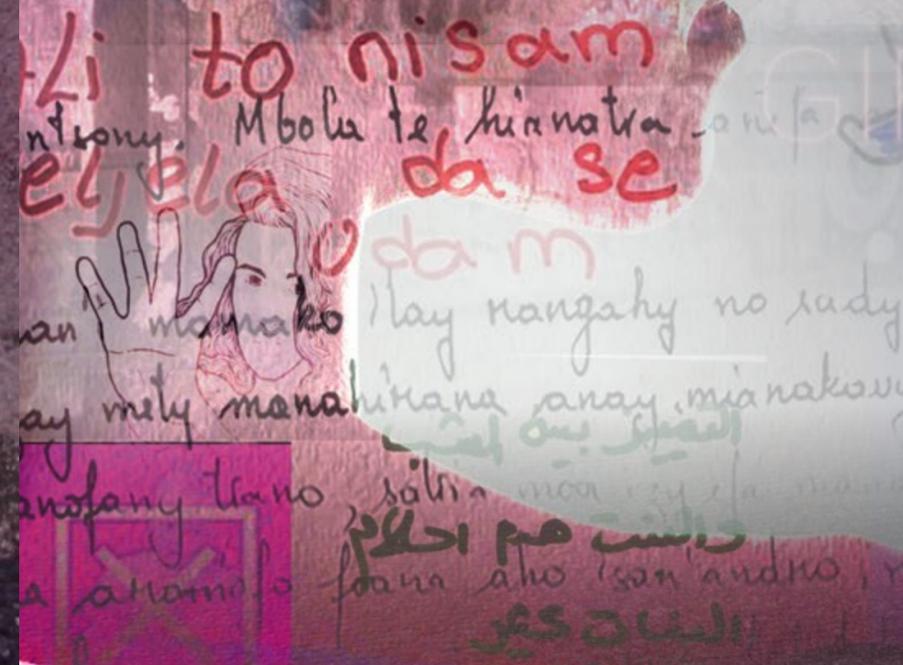
ضد إراداتي | WWW.UNFPA.ORG/SWOP

العناوين الرئيسية

ضد الإراداتي

تحدّي الممارسات

التي تضرّ بالنساء والفتيات
وتقوّض المساواة



حالة سُكَّان العالم 2020 UNFPA

هي سلعةٌ يُتاجر بها.

هي وسيلةٌ للمتعة.

هي عبءٌ يجب التخلُّص منه.

هي مصدرٌ للعمل غير مدفوع الأجر.

هي فتاة.

إنه واقع كئيبي: جسدها وحياتها ومستقبلها ليسوا ملكها.

ومع ذلك، ما زال التغيير ممكناً.

تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية (المعروف بالختان)؛

قطع وسخج وخیاطة

إن تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية (المعروف بالختان) هو الإزالة الجزئية أو الكلية للأعضاء التناسلية الخارجية للإناث أو إحداث أي إصابة أخرى في الأعضاء التناسلية الأنثوية (المعروف بالختان) لأسباب غير طبية.

وتحدث هذه الممارسة في كل منطقة من مناطق العالم، وتؤثر على نحو 200 مليون امرأة وفتاة على قيد الحياة اليوم.

وتنتهك هذه الممارسة حقوق النساء والفتيات في الصحة والسلامة البدنية وعدم التعرض للتمييز والمعاملة القاسية أو المهينة. بل إنها قد تؤدي إلى موت المرأة أو الفتاة.

ومع ذلك، تستمر هذه الممارسة حتى اليوم، على أساس الاعتقاد الخاطيء بأنها تحسّن الخصوبة، وتُعزّز المتعة الجنسية للرجال، وتقمع النشاط الجنسي للإناث، وتلتزم بالمطالب الدينية أو تؤدي إلى القبول المجتمعي. ويجري تنفيذها للحفاظ على عفة الفتاة وصون شرفها وإدامة نظافتها، ولجعلها أكثر قابلية للزواج.

زواج الأطفال؛

الوعد والإهداء والمقايضة والبيع

عندما تتزوج الفتاة، فغالباً ما تنتهي رحلتها مع التعليم. وتبدأ رحلتها مع إنجاب الأطفال. وتكون المرأة الخاضعة لمثل هذه الظروف أكثر عُرضةً للوفاة نتيجة أسباب متعلقة بالحمل، والعنف الأسري. وتغلق أبواب المستقبل أمامها إلى الأبد.

يُعتبر زواج الأطفال ممنوعاً على مستوى العالم تقريباً، ومع ذلك يحدث 33,000 مرة في كل يوم في شتى أنحاء العالم.

وهناك ما يقدر بنحو 650 مليون امرأة وفتاة على قيد الحياة اليوم تزوجن وهُنَّ طفلات.

ويبرر الآباء الفقراء تزويج بناتهم باعتباره سبيلاً لتأمين مستقبلهن الاقتصادي، وربما يعتبروا بناتهم سلعة اقتصادية ووسيلة لتسوية الديون أو النزاعات العائلية. ويعتقد بعض الآباء أن الزواج المبكر سيصون بناتهم من العنف الجنسي وذلك بأن توكل المسؤولية عن سلامة ابنتهم إلى زوجها وأسرته. وتادراً ما يُنظر إلى حقيقة أن زوجها قد يكون مصدراً للعنف الجنسي. وتلجأ الأسر بشكل متزايد إلى زواج الأطفال في أوقات الأزمات والنزوح .

لكن يستند أساس هذا التقليد عادةً إلى الرغبة في الحفاظ على عذرية الفتاة لزوجها، باعتبار أن جسدها سلعة مملوكة له ومخصصة لاستخدامه.

تفضيل البنين

منبوذة، مهملة، مطموسة الذكر

عندما يحظى الذكور بالتفضيل الزائد على الإناث، قد تكون الضغوط شديدة لإنتاج صبي. فقد يذهب الزوجان إلى أبعد مدى لتجنب إنجاب فتاة (الاختيار المتحيز لجنس الجنين)، أو قد يفشلان في ن رعاية صحة ابنتهما ورفاهها لصالح ابنهما حال ولادته (اختيار جنس الجنين بعد الولادة).

ولا يُعد تفضيل البنين أمراً جديداً، ولكن الجديد حقاً هو الاتجاه نحو تكوين أسر صغيرة. فمعظم النساء اليوم ينجبن ثلاثة أطفال أو أقل؛ ومع انخفاض عدد الأطفال تخفّض فرص إنجاب البنين. وقد يلجأ حوالي ربع الآباء ممن رزّقوا ببنتين إلى الاختيار المتحيز لجنس الجنين تجنباً لولادة طفلة ثالثة.

واليوم، تشير التقديرات إلى أن هناك أكثر من 140 مليون أنثى مفقودة نتيجة لتفضيل البنين.

ويمكن أن تؤدي هذه الممارسة إلى الإجهاض القسري أو الجبري للحوامل؛ وهجر النساء اللاتي يلدن فتيات أو استبعادهن؛ وسوء التغذية، وعدم كفاية التعليم، وقلة عدد التطعيمات المقدمة للفتيات.

وفي بعض البلدان، أدّى تفشي ممارسات تفضيل البنين إلى خلل في التوازن بين الجنسين بين السكان بأكملهم، مما أدى إلى ترك الرجال بدون شريكات وإلى تفاقم العنف القائم على النوع الاجتماعي.

بناء المعارضة

يتفق المجتمع الدولي بأغلبية ساحقة على أنه لا يمكن التسامح مع هذه الممارسات الضارة. وتدعو عقود من المعاهدات الدولية وغيرها من الصكوك الحكومات والمجتمعات المحلية والأفراد إلى إنهاء هذه الممارسات الضارة.

وقد بدأت الآراء تتغير، مع وجود المزيد من أفراد المجتمع الذين يعرفون أكثر عن الأضرار الناجمة عن هذه الممارسات. وعلى مدار العقدين المنصرمين، تضاعفت في البلدان التي يشيع بها تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية (المعروف بالختان)، نسبة الفتيات والنساء اللاتي يرغبن في وقف هذه الممارسة. وثمة أدلة من مختلف أنحاء العالم تبين أنه عندما تُمنح الفتيات سلطة اتخاذ قرار مستنير بشأن الزواج، فإنهن يُرججنّ الزواج إلى وقت لاحق. وعلى الصعيد العالمي، فإن الرسائل المتعلقة بحقوق الإنسان وتمكين الفتيات والمساواة بين الجنسين تقنع الآباء ببقاء بناتهم في المدارس.

بيد أن هذا التقدم لا يكفي، فمع النمو السكاني، يتزايد بالفعل عدد الفتيات اللاتي يتعرّضن للأذى. وتتسم الحلول الأكثر فاعلية لهذه الممارسات الضارة - النهوض بقيمة الفتيات وضمان المساواة بين الجنسين - بكونها الأبعد منالاً.

الطريق إلى المستقبل

ثمة خطوات واضحة يمكن للبلدان والمجتمعات المحلية اتخاذها لإنهاء الممارسات الضارة. وعلى الرغم من أن القوانين التي تحظر الممارسات الضارة تشكل تدابير هامة في هذا الإطار، إلا أنها لا تعدوا كونها مجرد نقطة انطلاق.

ويمكن أن يساعد إشراك المجتمعات المحلية الأكثر تضرراً في منع استمرار الممارسات الضارة بشكل غير مباشر. ويمكن لخطط العمل الوطنية أن تجمع بين المجتمعات المحلية والزعماء المحليين والدينيين ومقدمي الخدمات، ما يضمن الدعم والتأييد الكبيرين على نطاق واسع.

ويجب أن تكون هناك جهود لتغيير العقول. ويمكن لبرامج تغيير المعايير الاجتماعية أن تكون فعّالة في القضاء على الممارسات الضارة، ولكن يجب ألا تركز بصورة ضيقة على هذه الممارسات الضارة فقط. بل ينبغي لها أن تعالج القضايا الأوسع نطاقاً، بما في ذلك المكانة المتدنية للنساء والفتيات، وحقوق الإنسان الخاصة بهن، وكيفية رفع مكانتهن وتعزيز قدرتهن على الاستفادة من الفرص المتاحة.

تقع على عاتق الحكومات مسؤولية رئيسية في تمكين المؤسسات النسائية الوطنية، وتنفيذ آليات الحوكمة مثل الوزارات النسائية ومراكز التنسيق المعنية بالنوع الاجتماعي ، والعمل على إلغاء التشريعات التمييزية. كما أن لمؤسسات الصحة العامة والتعليم وغيرها من المؤسسات دور تُوْديه.

ولكن ما من "حل سحري" يحل هذه المشكلة من جذورها. وبالتالي، علينا التعجيل بجهودنا، وأن نزيد استثمار اتنا ونضاعف التزاماتنا. ولا يمكننا أن نتوقف حتى تصبح حقوق جميع الفتيات وخياراتهن وأجسادهن مملوكة لهن بشكل كامل.